مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة: 2000 - 2018

The Indicators of Economic Stability under The Implementation of Financial Policy in Algeria
Analytical study during the period: 2000 - 2018

حيدوشي عاشور [1]*، ششوي حسنى[2]

[1] مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حالة ولاية البويرة -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة - (الجزائر)، a.haidouchi@univ-bouira.dz

[2] مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حالة ولاية البويرة -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة - (الجزائر)، h.chachoua@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/29 تاريخ القبول: 2021/12/06 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى تحقيق السياسة المالية المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018 للاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل تأثير البرامج التنموية باعتبار أن هذه البرامج تدخل ضمن السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي إلى غاية 2014، وحاليا البرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019) على متغيرات مربع كالدور (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات). حيث أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في إطار جملة من السياسات الاقتصادية يمثل هدف أساسي لأي عملية تنموية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة المالية دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن الاقتصاد الجزائري يواجه وضعا صعبا يذكرنا بضرورة إجراء تحول هيكلي نحو تنويع أكبر للإنتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية والاقتصاد، لجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية. خصوصا في ظل البرامج الإنفاقية الموسعة والتي زادت من عمق الاعتماد على الخارج في تلبية الطلبات الداخلية، هذا

الأمر الذي لم ينعكس على تنشيط الآلة الإنتاجية المحلية المنوط بها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الاستقرار الاقتصادي، البرامج التنموية، تضخم، بطالة، نمو اقتصادي، ميزان المدفوعات.

Abstract:

This research paper aims to evaluate a complete assessment to extent the financial policy that was adapted by Algeria during 2000 – 2018 for the economic stability, and that is through analysing the influence of the development programs considering that these programs are part of the spending policy adopted by Algeria (economic recovery program, support programs and consolidate economic growth until 2014, currently the five-year program runs through 2019) on Kaldor's square variables (inflation, unemployment, economic growth and balance of payments). As achieving economic stability within the framework of a set of economic policies is a primary for any development process.

This study concluded that the financial policy has an important role in realising the economic stability; and that the Algerian economy is facing a difficult situation reminds us of the necessity of making a structural transformation towards a larger diversification of production, and increasing the exports and the sources of funding development and economy, to make less exposed to external shocks. Especially in the light of the extended spending programs which deepened the reliance on foreign to meet the internal requirement, this didn't reflect on stimulating the local production machine entrusted with achieving the economic stability.

Keywords: Economic stability ; Development programs ;Inflation ;Unemployment; Economic growth;Balance of payments.

*حيدوشي عاشور البريد الالكتروني: a.haidouchi@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسة الاقتصادية، حيث يتمحور مفهوم الاستقرار الاقتصادي حول الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات، وبإضافة هذا البعد يكتمل المربع الذي يعطينا صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي والذي يطلق عليه اصطلاحا المربع السحري لكالدور. ونتيجة لذلك فإن الحكومات على وعي تام بمسؤولياتها بالتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية مباشرة، وهذا ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة الممكن للدولة استخدامها للتأثير على الواقع الاقتصادي، وهو أمر منوط في النهاية بالسياسة الاقتصادية الكلية التي تعتبر السياسة المالية من أهم مكوناتها.

وفي هذا السياق اعتمدت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية خاصة مع بداية سنة 2001، وهذا راجع إلى الارتفاع الذي عرفه سعر البترول في الأسواق الدولية حيث عمدت السلطات الجزائرية إلى تخصيص أغلفة مالية ضخمة كإنفاق عمومي غير مسبوق، ويظهر ذلك من خلال البرامج المعروفة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي إلى غاية 2014، وحاليا البرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019.

وفي خضم هذا العرض سنحاول القيام بدراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 وذلك من خلال تحليل البرامج التنموية وتطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة المالية المتبعة بالجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018 ؟

فرضيات الدراسة:

للإلمام أكثر بجوانب الموضوع يمكن صياغة فرضية رئيسية بالإضافة إلى فرضيات فرعية، تمثلت الفرضية الرئيسية فما يلي:

- لقد ساهمت السياسة المالية المطبقة من خلال البرامج التنموية بداية من سنة 2000 في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أما الفرضيات الفرعية فتمثلت فيما يلي:

- يعكس مربع السياسة الاقتصادية لكالدور وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- يرتبط الاستقرار الاقتصادي في الجزائر بوفرة الإيرادات النفطية؛
- ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم؛
- أن زيادة الإنفاق الحكومي (انتهاج سياسة مالية توسعية) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وبذلك يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممثل للنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل تطبيق البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي، والبرنامج الخماسي)؛
- معرفة كيفية تأثير السياسة المالية على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة باختبار مدى تحقيق السياسات المالية للاستقرار الاقتصادي ولاسيما في ظل تقلبات أسعار النفط كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فضلا عن التحولات التي يخضع إليها الاقتصاد الوطني جراء تطبيق البرامج التنموية بداية من سنة 2001.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل تطبيق السياسة المالية، وذلك من خلال تحليل تأثير البرامج التنموية باعتبار أن هذه البرامج تدخل ضمن السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر، بداية من سنة 2000 إلى غاية 2017 وهي مرحلة تطبيق البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي إلى غاية 2014، وحاليا البرنامج الخماسي). وتم جمع بيانات الدراسة من مواقع محلية ودولية منها: الديوان

الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، المديرية العام للتقدير والسياسات - وزارة المالية والبنك الدولي.

منهج الدراسة:

قصد تقييم أثر السياسات المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2000 – **2019**، تم اعتماد المنهج الاستقرائي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجانب النظري للاستقرار الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والمالية، ثم تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2019.

الدراسات السابقة:

- **حسيبة مداني: أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2014، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 3 العدد رقم 01 لسنة 2017.**

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي **VAR** وبيانات سنوية تغطي الفترة 1980-2014. وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختار باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

- **روشو عبد القادر: أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي – دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2014، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2018/2017.**

هدفت هذه الدراسة إلى تبين أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي ومؤشرات الاستقرار الكلي الأربعة الأساسية وهي النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات الدولية (مربع كالدور). وقد خلصت هذه الدراسة

إلى أن للسياسة المالية دور في هذا الاستقرار الكلي هذا الدور مرتبط بعامل خارجي هو سعر البترول في الأسواق الدولية، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إيجاد بدائل تمويلية أخرى للاقتصاد الوطني.

- **فريد جواد كاظم الدليمي وباسم خميس عبيد: تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة 2003 – 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 20 العدد رقم 05 لسنة 2014.**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسة المالية عبر بوابة السلوك الإنفاقي الحكومي خلال مدة الدراسة على النمو والاستقرار الاقتصادي. حيث تكمن أهمية البحث في قدرة السياسة المالية في تحقيق هذا التوازن في زحمة تداخل العاملين الداخلي والخارجي. كما يعتقد الباحث أن السياسة المالية دخلت في تناقضات أساسية منها التوفيق بين الدور الاستقراري والتنموي من جهة والبحث عن مثبتات ديناميكية واسعة الطيف للموازنة العامة وتلافي الصدمات الخارجية من خلال رفع مستويات الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي ومن ثم فرض الضرائب وتحصيل الادخارات على حساب تعظيم الاستهلاك من جهة ثانية في ظل غياب النهج الاقتصادي الواضح واستقلالية السلطة النقدية المؤثرة مما أثر سلبا في الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية. فإن اتجاهات السياسة المالية الحالية تضحي بالاستقرار والنمو وتغذي الاتجاهات التضخمية بتفضيل الاستهلاك على الإنتاج والاستثمار، فضلا عن إهمال الموارد الجديدة التي توفر الموازنة العامة عبر آلية خلقها من مصادر الريع النفطي المركزي خلال فترة صدمة العرض الخارجية الموجبة للاستعانة بها في فترة صدمة العرض الخارجية السالبة، وعلى الرغم مما تقدم لم يخلو نموذج التوزيع العادل الذي انتهجته السياسة المالية في العراق والتي تمثل مرتكز الحياة الاقتصادية ومحاور توجهاتها من محاسن عندما احتضنت قرابة نصف قوة العمل العراقية العاطلة وبزمن قياسي.

- **بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003 – 2012، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد رقم 01 لسنة 2014.**

درس هذا البحث دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة 2003-2012 من خلال بيان مفهوم الانفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي وطبيعة هذا الاستقرار وأكثر ما يؤثر على الاستقرار في العراق هو

التضخم والبطالة وكذلك يدرس تطور حجم الانفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاستقرار في العراق من خلال الانفاق الجاري والاستثماري. وخلصت هذه الدراسة إلى أن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات، الطاقة، محطات المياه، شبكات الطرق، المؤسسات التعليمية والصحية ... الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

تقسيمات الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين: قسم نظري نتناول فيه المفاهيم الأساسية للسياسة الاقتصادية وأهدافها ومفاهيم الأساسية للاستقرار الاقتصادي والسياسة المالية. وقسم ثاني لدراسة الجانب التطبيقي، حيث قمنا بدراسة تتطور مربع كالدور الذي يمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرامج التنموية 2000 – 2018.

2. الإطار النظري للدراسة:

2. 1. السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية الترجمة الواقعية للنظرية الاقتصادية الكلية، حيث تستمد منها أدواتها وتكشف قوة وسلامة منهجيتها في التعامل مع الواقع الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المنشود الذي أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على الساحة وبقوة.

1.1.2. مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى، والغالب أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطني خلال فترة زمنية معينة" (عبد المطلب عبد الحميد، 1998، صفحة 208). فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك، والتي لا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي أو الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها، لذلك يكون خلال فترة زمنية (طويلة أو قصيرة). (نجيب ابراهيم نعمت الله، 2001، صفحة 153)

2.1.2. أهداف السياسة الاقتصادية:

كما بينا سابقا فإن السياسة الاقتصادية تكون من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وقد تم تلخيصها من طرف **Kaldor** في أربعة أهداف والتي تسمى بالمربع السحري لكالدور كما هو موضح في الشكل رقم (01) ويتم شرحها في العناصر التالية: (صالح محمد، 2016، صفحة 267)

- البحث عن النمو الاقتصادي: حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما أنه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث؛
- تحقيق التشغيل الكامل: حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0%، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع؛
- تحقيق التوازن الخارجي: حيث يعبر عنه كالدور بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية ... الخ، ومن الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود 2%؛
- التحكم في التضخم: والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، يرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

شكل 01: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور.

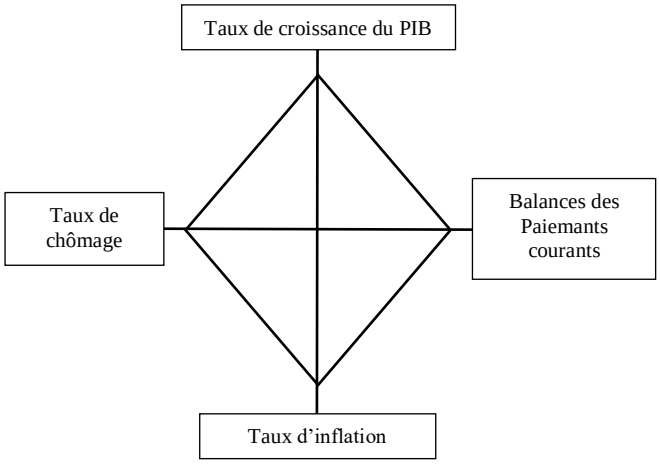

Source : (Delaplace Marie, 2017, p. 118)

2. 2. السياسة المالية:

أعطى التحليل الاقتصادي من خلال النظرية العامة "لكينز" والإسهامات النظرية اللاحقة دورا رئيسيا للسياسة المالية في معالجة التقلبات الاقتصادية، وقد اهتم الفكر الاقتصادي بدراسات عديدة حول هذه السياسة وخاصة بالنسبة لآلية التصحيح الذاتي المعتمدة أساسا على معطيات وأدوات السياسة المالية. (معروف هوشيار، 2005، صفحة 267)

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة. (السريتي السيد محمد ونجا علي عبد الوهاب، 2008، صفحة 221) وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي: (الحجار بسام ورزق عبد الله، 2010، صفحة 285)

استقرار الأسعار؛ التوظيف الكامل؛ إعادة توزيع الدخول؛ رفع معدل النمو الاقتصادي.

ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية أدواتها المتمثلة أساسا فيما يلي: (طوروس وديع، 2010، صفحة 220)

- الضرائب بكافة أنواعها المباشرة مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات، والغير المباشرة أي المتصلة بالاستهلاك، إضافة إلى عائدات الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات؛
- توزيع الإنفاق حيث يتم خفض الإنفاق على الطرق والإنشاء وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم أو العكس؛
- الدين العام حيث أن حجمه ومقدار نموه له تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

3.2. الاستقرار الاقتصادي:

- يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه: التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي. (دراوسي مسعود، 2006، الصفحات 77 - 78)
- ويعرف أيضا بأنه: استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل. (معيزي قويدر، 2008، صفحة 123)
- كما يمكن القول بأن: الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية. (حسن المغربي ابراهيم متولي، 2011، صفحة 373)

كذلك يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل وكذا الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي. (بن الدين محمد أمين، 2009، صفحة 72)

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي.

3. تحليل أداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2000 – 2017):

إن تقييم أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال المؤشرات الأساسية لهذا الاستقرار وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيرا وضعية ميزان المدفوعات وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور.

وفي هذا الصدد فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري) المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين. فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك هو تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها لقاعدة اقتصادية صلبة ودائمة.

3. 1. برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2004:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة ما بين 2001- 2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري. متمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2001، صفحة 122)

حيث جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف ترجمتها الوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة والتي حددت أهدافا كيفية لا تترجم إلا باعتماد أهداف

أخرى عملية، حيث تنصب الأهداف الكيفية حول: (بوداوية محمد، 2009، صفحة 198)

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان؛
- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

هذه الأهداف الكيفية تترجم بأهداف عملية من خلال:

- إعادة تحفيز الطلب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو؛
- دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل وهذا ما لا يتحقق إلا عبر ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها؛
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

جدول 01: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.

2001			
PIB	**BTC**	**INFL**	**CHO**
3.0	**12.9**	**4.2**	**27.3**

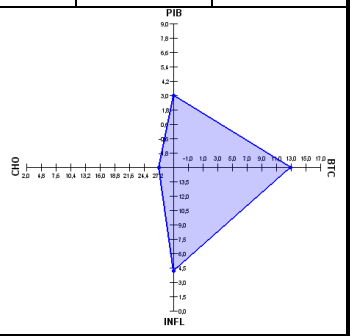

2002			
PIB	**BTC**	**INFL**	**CHO**
5.6	**7.7**	**1.4**	**25.9**

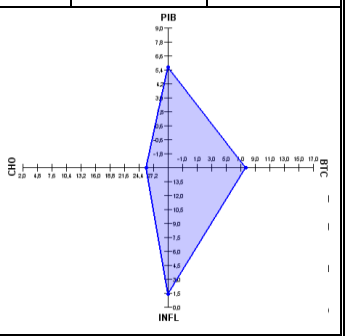

2003			
PIB	**BTC**	**INFL**	**CHO**
7.2	**13**	**4.3**	**23.7**

2004			
PIB	**BTC**	**INFL**	**CHO**
4.3	**13**	**4**	**17.6**

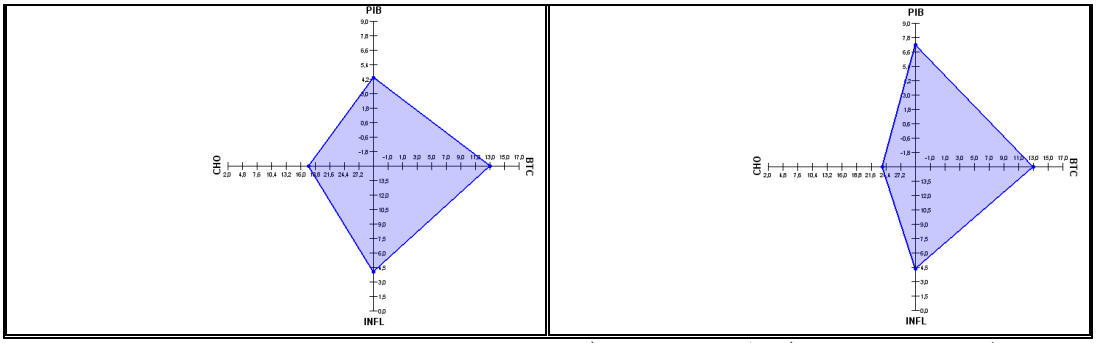

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال ملاحظة أشكال المربع السحري لكالدور أنها لم تحقق الشكل الأمثل حسب كالدور إلا أنه تم تحقيق نتائج جيدة، وجملة ما حققه البرنامج خلال الأربع سنوات هو:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 3% سنة 2001 إلى أعلى نسبة له 7.2% خلال سنة 2003، فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، لكن أكثرها يرجع إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات؛
- انخفاض محسوس في معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.6% سنة 2004، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية؛
- انخفاض معدل التضخم من 4.23% سنة 2001 إلى 2.6% سنة 2003 ويمكن القول أنها معدلات جد مقبولة؛
- زيادة كبيرة في جهة رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في الصادرات خاصة قطاع المحروقات.

2.3. برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 – 2009:

بعد نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة 2001-2004 لم تتوقف هذه الأخيرة عن مواصلة التنمية ودعم النمو الاقتصادي، حيث شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد رصد له مبلغ مالي يفوق 150 مليار دولار أمريكي. حيث سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك باستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج مع التركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم مختلف القطاعات من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع الصناعة ... بالإضافة إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

جدول 02: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009.

2006			
PIB	BTC	INFL	CHO
1.7	24.7	2.3	12.3

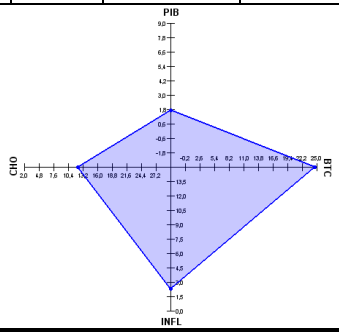

2005			
PIB	BTC	INFL	CHO
5.9	20.5	1.4	15.3

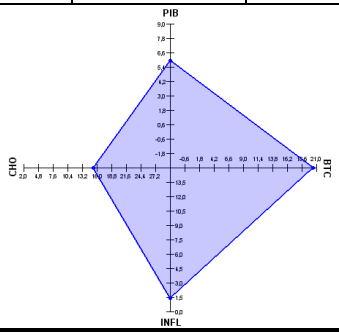

2008			
PIB	BTC	INFL	CHO
2.4	19.9	4.9	11.3

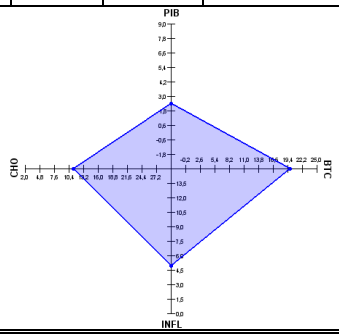

2007			
PIB	BTC	INFL	CHO
3.4	22.5	3.7	13.8

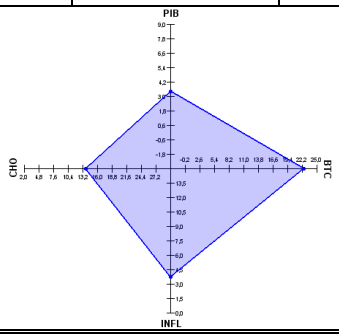

2009			
PIB	BTC	INFL	CHO
1.6	0.3	5.7	10.2

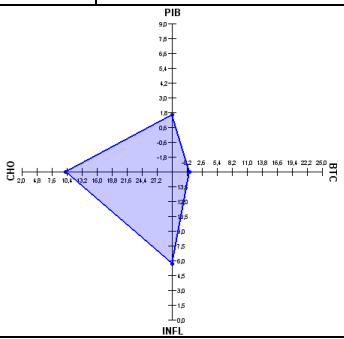

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال ملاحظة أشكال المربع السحري لكالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج:

- اتسم النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج بالانخفاض مقارنة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي؛
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.2% سنة 2009؛
- وبالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات نلاحظ الاستمرار في تحسن هذا المؤشر كدلالة على تحسن صادرات المحروقات بالرغم من التوسع في الواردات الذي عرفته المرحلة عدا سنة 2009 التي عقبت الأزمة العالمية وساهمت في انخفاض أسعار المحروقات وبقاء مستوى الواردات وبالتالي انخفض هذا المؤشر إلى 0.3% كأقل مستوى منذ مطلع الألفية؛
- أما فيما يخص التضخم فبشكل عام يمكن القول إنها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية عدا سنة 2009 وصل معدل التضخم لـ 5.7%.

وبشكل عام يمكن القول أن هذه الفترة كانت أفضل من الفترة السابقة حيث تحسنت جميع المؤشرات، وتعتبر سنة 2009 هي الأسوء خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للاقتصاد الجزائري، بسبب الأزمة وتداعيتها على قطاع المحروقات.

3.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010 – 2014:

يندرج المخطط الخماسي (2010- 2014) ضمن ديناميكية إعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 80 مليار دولار للبرميل وما رافقها من تسجيل احتياطات صرف تجاوزت 162 مليار دولار وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، هذا ما أدى إلى اعتماد أكبر برنامج إنفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق تجاوز معه المخصص الأولي عتبة 21234 مليار دج (حوالي 28 مليار دولار) وذلك لتغطية شقين رئيسيين: (ميهوب مسعود، 2017، صفحة 163)

-تخصيص 9700 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ضمن المخطط السابق خصوصا تلك المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، ونشير في هذا الصدد إلى أن البرنامج التكميلي لدعم

النمو استهلك ما يقارب 17500 مليار دج عند نهاية الفترة من بينها مشاريع لا زالت قيد الإنجاز.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار).

جدول 03: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014.

2011			
PIB	BTC	INFL	CHO
2.9	8.8	4.5	10.0

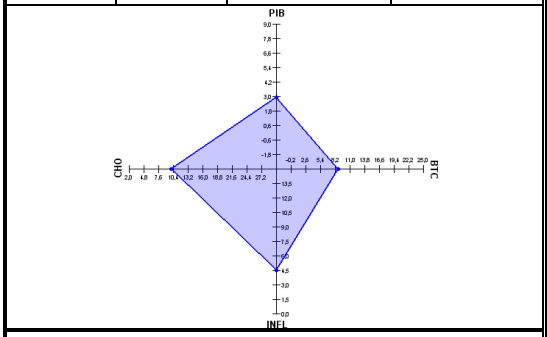

2010			
PIB	BTC	INFL	CHO
3.6	7.6	3.9	10.0

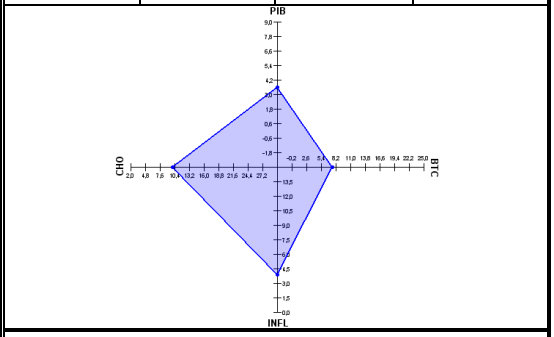

2013			
PIB	BTC	INFL	CHO
2.8	0.6	3.3	9.8

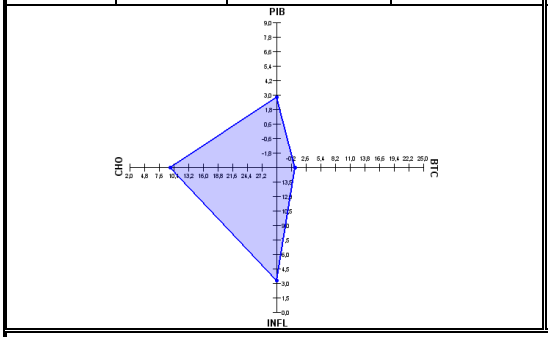

2012			
PIB	BTC	INFL	CHO
3.4	5.8	8.9	11.0

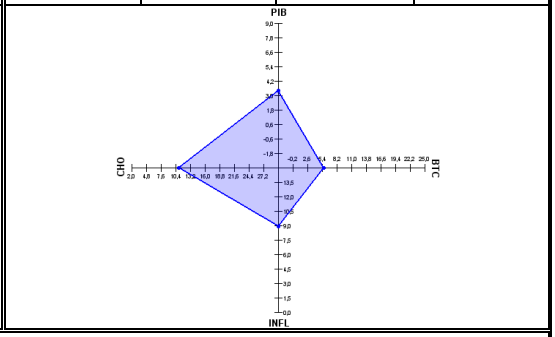

2014			
PIB	BTC	INFL	CHO
3.8	-4.4	2.9	10.6

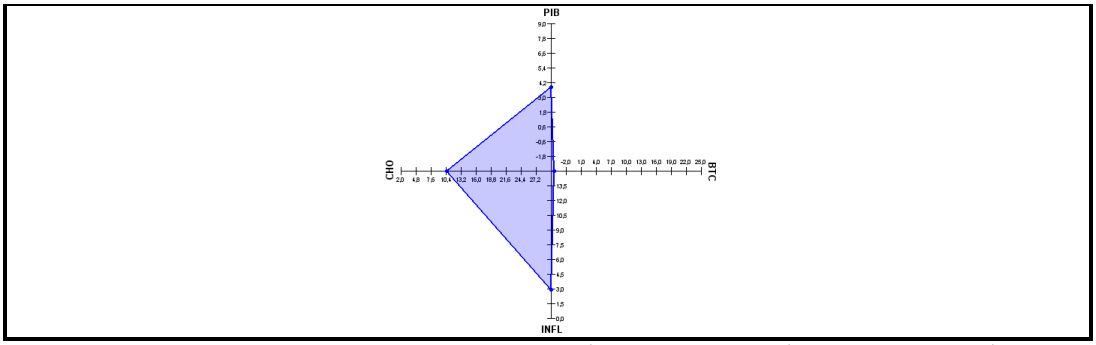

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج الجيدة أهمها:

- بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فهو في حالة تذبذب وغير مستقر، حيث كانت أعلى نسبة له 3.8% سنة 2014 وأقل نسبة له 2.8% سنة 2013، فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، لكن أكثرها يرجع دائما إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات؛
- أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد كانت النتائج واضحة حول مقصود الحكومة والعازمة على تخفيض معدلات البطالة، وكان ذلك مواصلة لما جاء به البرنامجين السابقين بخصوص الرفع من معدل التشغيل، فقد تم تسجيل معدل البطالة من 11% سنة 2012 إلى 9.8% سنة 2013؛
- أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد تم تسجيل ارتفاعه خلال بداية البرنامج، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضخامة البرنامج والذي نشأ عنه إصدارات جديدة للكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار العالمية التي تسبب في استيراد التضخم من الخارج نتيجة التدعيم الكبير للطلب الكلي (تدعيم الطلب أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر)، فقد ارتفع معدل التضخم من 3.9% سنة 2010 إلى 8.9% سنة 2012، لكن تم تسجيل انخفاضه إلى 2.9% سنة 2014؛
- أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فقد تم تسجيل تراجع كبير في الفائض المحقق مقارنة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، فقد تم تسجيل 7.6% سنة 2010 ليصل إلى العجز بقيمة -4.4% سنة 2014، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري والذي تمثل

أكثر من 95% فيه صادرات المحروقات، وهذا ما يفسر تراجع حجم الصادرات، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الواردات التي وصلت سنة 2014 إلى أكثر من 55 مليار دولار.

4.3. برنامج المخطط الخماسي خلال الفترة 2015 – 2019:

اعتمدت الجزائر خلال عام 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن خيار لرؤية طويلة المدى، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة لهذا التحول خلال العقد المقبل.

حيث منحت الحكومة مسألة التنمية المحلية درجة الأولوية المستعجلة طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية المصرح بها أثناء مجلس الوزراء المصغر المنعقد في شهر جانفي 2015 والذي استهدف مناطق الهضاب العليا والجنوب كما هو مبرمج في المخطط الخماسي 2015- 2019. إن التعليمات الموجهة للولاة تستهدف الضرورة المستعجلة لنفخ نفس جديد في عملية التنمية بتبني منهجية استثمار منتج أكثر استدامة وإدارة أرشد للنفقات، دون المساس بالمكتسبات الاجتماعية. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015، صفحة 12)

جدول 04: أهداف السياسة الاقتصادية حسب مربع كالدور خلال برنامج المخطط الخماسي 2015 – 2018.

2016				2015			
PIB	BTC	INFL	CHO	PIB	BTC	INFL	CHO
3.3	-16.5	6.4	10.2	3.8	-16.4	4.8	11.2
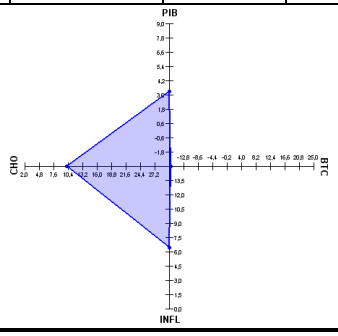				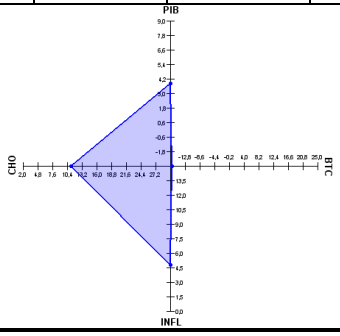			
2018				2017			
PIB	BTC	INFL	CHO	PIB	BTC	INFL	CHO
1.4	-9.6	4.3	11.9	1.3	-13.2	5.6	12.0

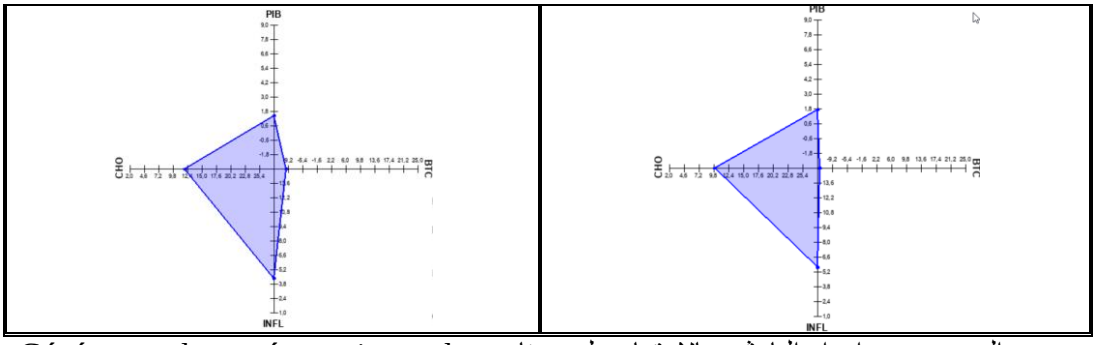

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج التالية:

- تميزت هذه الفترة بالتراجع المتزايد للمحروقات الذي كان له بالغ الأثر على أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث لا يزال النمو الاقتصادي يشهد تباطؤا بدءا منذ سنة 2011، حيث اعتبر المحللون أن سنة 2017 هي الأضعف منذ ظهور أزمة 2009، حيث حقق الاقتصاد الوطني أدنى مستوى لمعدلات النمو الاقتصادي 1.7% سنة 2017؛ حيث أن تراجع السوق الدولية للمحروقات أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات، مما أثر على احتياطات الصرف والميزانية العامة على حد سواء، وجعل الاقتصاد الوطني عرضة مجددا إلى الصدمات الخارجية، الأمر الذي يقتضي إجراء تغيير هيكلي في نموذج نموه، سعيا إلى مزيد من التنويع والتقليل من الواردات.

لكن مع نهاية هذه الفترة، ساهمت عدة عوامل على تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال عام 2018 تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، والحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية، واللجوء إلى التمويل الداخلي لعجز الموازنة من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات، وإلى الاقتراض الداخلي. إضافة لما سبق، استفاد الاقتصاد من التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي، وخاصة تحسن معدل نمو منطقة اليورو، والدول النامية، واقتصادات السوق الناشئة ومن أبرزها ارتفاع وتيرة النمو في الصين والهند. بناء عليه ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي إلى 4.1% عام 2018 مقابل 1.3% في عام 2017.

ويشار إلى أن الجزائر تستهدف في إطار خطتها الاستراتيجية "الجزائر 2030" رفع معدل نمو القطاع غير النفطي إلى 6.5%، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج إلى 10% بحلول عام 2030. تشتمل الاستراتيجية على ستة ركائز أساسية

تتمثل في 1. تطوير المزيد من المشروعات؛ 2. تنويع مصادر تمويل القطاع الخاص؛ 3. التنويع الاقتصادي؛ 4. تنظيم عمليات إدارة الأراضي؛ 5. ضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة؛ 6. تحسين الحوكمة الاقتصادية. (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2019، صفحة 02)

- منذ مطلع سنة 2015، عرف عجز رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعا محسوس، بسبب انخفاض أسعار وكميات المحروقات المصدرة، فيما لم تعرف الواردات سوى انخفاض معتدل يعد رغم ذلك أقل أهمية من الانخفاض المسجل في الصادرات، ويتوقع خلال عام 2019 تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.7% ليبلغ حوالي 14.6 مليار دولار مقارنة بعجز قدره 15 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع الصادرات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة المسجلة في الواردات. حيث يتوقع ارتفاع الصادرات لتصل إلى حوالي 37.2 مليار دولار، مسجلة نسبة زيادة قدرها 1.9% خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018. كما ارتفعت الواردات السلعية بنسبة طفيفة بلغت 0.6% لتبلغ حوالي 51.8 مليار دولار خلال عام 2019، كنتيجة للسياسة المتبعة نحو ترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها؛
- إن متوسط التضخم في ارتفاع منذ بداية هذه الفترة، وذلك في ظل تدهور قوي لقيمة الدينار مقارنة بالدولار، مما جعل التضخم يصل إلى نسبة 6.4% سنة 2016، فيما يبقى التضخم خلال الفترة الموالية متأثرا بقوة بارتفاع أسعار المواد الغذائية، لاسيما المواد الزراعية الطازجة، بينما عرفت المواد المصنعة والخدمات ارتفاعا، لينخفض معدل التضخم خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 4.3% مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك نتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والسكن والأثاث والمفروشات، والصحة، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه؛
- تم استحداث لجنة وطنية لترقية الشغل في جوان 2015، تتكفل من حيث المهام بتسيير سوق العمل بغرض تحسين منظومة الإعلام والإحصائي والمنهجي والمتعلق بإنشاء مناصب الشغل وإنجاز الدراسات وتقييم تطبيق برنامج العمل الخاص لترقية الشغل ومكافحة البطالة.

وفي الختام، اعتبارا لما سلف ذكره فإن الاقتصاد الجزائري يواجه وضعا صعبا يذكرنا بضرورة تحول هيكلي نحو تنويع أكبر يجعله أقل تعرضا للصدمات الخارجية.

ويتميز الوضع الحالي، بفضل احتياطات الصرف، بكونه يفتح منفذا لمدة سنة أو سنتين يجب استغلالها قصد الخوض في نمو له قدرة المقاومة. وعليه، فقد أصبح من المستعجل الشروع في التفكير لتحديد وجهة للنشوء والبدء في إعداد مخطط على آفاق 2035. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015، صفحة 13)

4. خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، ولتحقيق هذا الغرض قمنا بدراسة وضعية كل من معدلات النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيرا وضعية ميزان المدفوعات وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور في الجزائر في ظل تطبيق البرامج التنموية الأربعة على التوالي (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامجي دعم وتوطيد النمو الاقتصادي وبرنامج المخطط الخماسي)، وقد حاولنا من خلال تحليلنا لمختلف النتائج المتحصل عليها إظهار وتكميم التأثير الذي تمارسه سياسة الإنفاق العام باعتبار أن برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم وتوطيد النمو وكذا برنامج المخطط الخماسي تدخل ضمن السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر مطلع الألفية على متغيرات المربع السحري لكالدور للفترة 2000-2018.

وفي الختام، اعتبارا لما سلف ذكره أن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هو أن الاقتصاد الجزائري يواجه وضعا صعبا يذكرنا بضرورة تحول هيكلي نحو تنويع أكبر يجعله أقل تعرضا للصدمات الخارجية. وعليه فقد أصبح من المستعجل الشروع في التفكير لتحديد وجهة للنشوء والبدء في إعداد مخطط على آفاق 2035.

- **توصيات الدراسة:**

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نضع بعض التوصيات بهدف التقليل من الاختلالات وتحقيق مستويات أفضل لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ونجمل أهم التوصيات فيما يلي:

- ضرورة الإسراع في إيجاد البدائل الاقتصادية للخروج من وضعية التبعية لأسعار المحروقات، حيث أن قطاعات مثل الفلاحة، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى النسيج الصناعي كفيلة بالوصول إلى تحقيق هذا الهدف؛
- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني من خلال بعث وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المبادرات الفردية أي القطاع الخاص بصفة عامة كبديل عن السياسة الاقتصادية الحالية المعتمدة على الريع البترولي؛
- إعادة الاعتبار للسوق المالي في الجزائر خاصة بورصة الجزائر كمجال تمويلي آخر أمام المؤسسة الاقتصادية؛
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية؛
- تنمية القطاعات خارج المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة نظرا لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي وخلق مرونة في الجهاز الإنتاجي؛
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي له بمختلف أشكاله من قروض وقوانين شفافة مما يعني إنشاء وتوزيع المشاريع القائمة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة؛
- الاتجاه نحو التنمية والنجاعة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي من خلال تسطير برامج تدعم القطاعات خارج المحروقات.

5. قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

- ابراهيم متولي حسن المغربي. (2011). دور حوافز الاستثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي. الإسكندرية - مصر: دار الفكر الجامعي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العربي. (أبريل 2019). تقارير آفاق قطرية: الجزائر، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- السيد محمد السريتي، و علي عبد الوهاب نجا. (2008). مبادئ الاقتصاد الكلي. المعمورة: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (نوفمبر 2001). تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001. الدورة العامة التاسعة عشر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (نوفمبر 2015). تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015.
- بسام الحجار، و عبد الله رزق. (2010). الاقتصاد الكلي. بيروت - لبنان: دار المنهل اللبناني.
- عبد الحميد عبد المطلب. (1998). السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي. القاهرة - مصر: مكتبة زهراء الشرق.
- قويدر معيزي. (2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2006. أطروحة دكتوراه. في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- محمد أمين بن الدين. (2009). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2009. رسالة ماجستير. في علوم تسيير فرع نقود ومالية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- محمد بوداوية. (2009). إشكالية النمو الاقتصادي في الجوائر للفترة 1980 - 2009. رسالة ماجستير. في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- محمد صالح. (2016). أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 16).
- مسعود دراوسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2004. أطروحة دكتوراه. في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مسعود ميهوب. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين: 1990-2015. أطروحة

دكتوراه. في العلوم التجارية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- نعمت الله نجيب ابراهيم. (2001). أسس علم الاقتصاد. الإسكندرية - مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- هوشيار معروف. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- وديع طوروس. (2010). الاقتصاد الكلي. طرابلس - ليبيا: المؤسسة الحديثة للكتاب.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- Delaplace, M. (2017). Monnaie et Financement de l'économie (éd. 5). Paris: DUNOD.